

الشورى يتجه إلى رفض تعديل قانون المرور بشأن رخص القيادة للأجانب

الداخلية: ربط سريان الرخصة بمدة الإقامة غير ضروري ويثير إشكالات عملية

كتبت: أمل الحامد

أوصت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى، برئاسة الدكتور علي بن محمد الرميحي، برفض مشروع قانونين لتعديل قانون المرور، أعداً بناءً على اقتراحين مقدمين من مجلس النواب، ويتعلق الأول بتنظيم شروط حصول غير البحرينيين على رخص القيادة، فيما يقضي الثاني بربط مدة سريان رخص القيادة لغير البحرينيين بمدة إقامتهم في مملكة البحرين.

مملكة البحرين.

وقدر ممثلو وزارة الداخلية الأهداف التي يسعى إليها مشروع القانون المتعلق بربط مدة سريان رخصة القيادة بمدة الإقامة، إلا أنهم أكدوا عدم الحاجة إلى إقراره، لكون الغاية منه متحققة بالفعل بموجب أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المرور، ولا سيما اشتراط الإقامة النظامية لغير البحرينيين لإصدار رخص القيادة وتجديدها.

وأوضحوا أن المشروع يثير إشكالات عملية في التطبيق، نتيجة اختلاف مدد الإقامة وما يرتبط بها من رسوم، فضلاً عن عدم تحقيقه الهدف المرجو في حالات الإقامة طويلة الأمد. وأشار ممثلو الوزارة إلى أن ربط مدة سريان رخصة القيادة بمدة الإقامة قد يؤدي إلى تقييد حق التنقل أو الانتقال ضمن لا يتفق مع المعايير الدستورية والدولية لحقوق الإنسان، مؤكداً عدم ملائمة الربط بين

ويهدف مشروع القانون الأول، المتعلق بإضافة مادة جديدة برقم (19 مكرراً) إلى قانون المرور، والمعد بناءً على اقتراح النواب بصيغته المعدلة، إلى تفويض اللائحة التنفيذية للقانون بوضع الضوابط والشروط الخاصة بحصول غير البحرينيين على رخص القيادة، دون الإخلال بالشروط المنصوص عليها في المادة (19) من القانون.

أما مشروع القانون الثاني، فيتعلق بتعديل المادة (19) من قانون المرور، بحيث لا تتجاوز مدة سريان رخصة القيادة الممنوحة لغير البحرينيين مدة إقامته في المملكة.

ووفقاً للمذكرة الإيضاحية، يهدف المشروع الثاني إلى الإسهام في الحد من ازدحام المرور وزيادة أعداد السيارات، وتعزيز إيرادات الميزانية العامة، فضلاً عن الحد من استخدام العمالة غير النظامية للطرق في

الرخصتين لاختلاف الغاية والأساس القانوني لكل منهما، إلى جانب ما قد يترتب عليه من آثار سلبية على مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول الأخرى.

وأعربت الوزارة عن أملها في إعادة النظر في المشروع، بالنظر إلى ما قد يطوي عليه من تقييد غير مبرر لحرية التنقل، باعتبارها حقاً أساسياً كفله الدستور، فضلاً عن تعارضه، بحسب ما ورد في مراثياتها، مع المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها مملكة البحرين.

وفيما يتعلق بمشروع القانون الخاص بإضافة المادة (19 مكرراً)، أوضح ممثلو وزارة الداخلية أن تفويض اللائحة التنفيذية بوضع الضوابط والشروط اللازمة لحصول الأجانب على رخص القيادة، من دون أن ينص القانون صراحة على الأسس والضوابط العامة المنظمة لهذا الحق، قد يؤدي إلى تقييد حرية التنقل أو الانتقال

منها من دون مبرر مشروع.

وأكدوا أن إحالة تنظيم هذه المسألة إلى اللائحة التنفيذية، بصيغتها المقترحة، قد تجعل ممارسة الحق خاضعة لقيود واسعة، بما لا يتفق مع أحكام الدستور والمبادئ العامة لحقوق الإنسان، مشيرين إلى كفاية النصوص القانونية القائمة، فضلاً عن أن الصياغة المقترحة لا تحقق الغاية المرجوة منها.

من جانبها، رأت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى أن مشروع القانون الخاص بإضافة المادة (19 مكرراً) تكتنفه شبهة عدم الدستورية، لتعارضه مع حكم المادة (19)، الفقرة (أ)، والمادة (31) من الدستور.

وحددت لجنة الشؤون

الخارجية والدفاع والأمن الوطني أسباب رفض مشروع القانون الأول في أن التفويض المقترح للائحة التنفيذية بوضع الضوابط والشروط الخاصة بحصول غير البحرينيين على رخص القيادة جاء مطلقاً، بما قد يتعارض مع أحكام الدستور وبمس جوهر الحق في حرية التنقل، فضلاً عن تعارضه مع الالتزامات الدولية لمملكة البحرين.

كما رأت اللجنة أن المشروع لا يحقق بصيغته الحالية الغاية المعلنة منه، والمتمثلة في الحد من الازدحام المروري، إذ لا يتضمن أدوات تنظيمية مباشرة أو تدابير مصددة لتحقيق هذا الهدف، مكتفياً بإحالة عامة إلى اللائحة التنفيذية، الأمر الذي

يحد من جدواه التشريعية وأثره العملي.

أما أسباب رفض مشروع تعديل المادة (19)، فتتمثل في كفاية التنظيم القانوني النافذ لتحقيق الغاية المرجوة، وتعدد مدد الإقامة وأنواعها وما قد ينشأ عن ربط مدة الرخصة بها من إشكالات في التطبيق، فضلاً عن عدم ملائمة الربط بين رخصة القيادة والإقامة.

وشملت مبررات الرفض أيضاً اتساع نطاق تطبيق المشروع ليشمل فئات أخرى غير العمالة غير النظامية، إلى جانب كفاية التشريعات القائمة في ردع العمالة غير النظامية عن استخدام الطرق ونقل الركاب.

شراكة تهدف إلى توسيع آفاق التعاون الصحي

محافظ مصرف البحرين المركزي يشارك

في قمة آسيا والخليج 2026 في هونغ كونغ



شارك خالد إبراهيم حميدان محافظ مصرف البحرين المركزي، في قمة آسيا والخليج 2026، التي عقدت في هونغ كونغ.

وأكد المحافظ منانة العلاقات المتنامية بين مملكة البحرين والدول الآسيوية، مشدداً على أهمية مواصلة تعزيز الروابط المالية

والاقتصادية، واستكشاف فرص جديدة للتعاون بما يدعم النمو والاستثمار والابتكار لدى الجانبين. كما أشار إلى الدور المحوري الذي تؤديه الأنظمة المالية المرنّة، والأطر التنظيمية والرقابية الفعالة، وتعزيز الترابط المالي عبر الحدود، في تسهيل حركة التجارة والاستثمار ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

وجاءت مشاركة المحافظ ضمن جلسة حوارية بعنوان «حوار القادة: مواكبة التحولات في النظام العالمي وتعزيز الاستفادة من مقومات القوة في آسيا والخليج»، إلى جانب جوزيف تشان، نائب وزير الخدمات المالية والخزانة بحكومة هونغ كونغ، وإبدارة الدكتور مالي عثمان.

كما تناولت الجلسة العلاقات بين آسيا ودول الخليج، مع التركيز على تعزيز الترابط المالي، والابتكار التكنولوجي، والفرص المتاحة لتوسيع آفاق التعاون بين المنطقتين. وسلط المحافظ الضوء على مكانة مملكة البحرين كمركز مالي إقليمي استراتيجي، مدعومة بقطاع خدمات مالية متنوع و إطار تنظيمي ورقابي راسخ. وأكد التزام مصرف البحرين المركزي بالمحافظ على الاستقرار المالي ودعم الابتكار المسؤول في مجال التكنولوجيا المالية.

وجمعت قمة آسيا والخليج نخبة من كبار المسؤولين الحكوميين وصناع السياسات وقادة الأعمال والمستثمرين وممثلي القطاعين المالي والتكنولوجي من آسيا ودول الخليج، لمناقشة أبرز التطورات التي ترسم ملامح مستقبل التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال والابتكار المالي، واستكشاف الفرص التي يتيحها تعزيز التعاون بين المنطقتين في ظل التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية المتسارعة.



إدراج مسارات الهندسة وتقنية المعلومات المتقدمة

بمركز ناصر العلمي والتقني ضمن شهادة الثانوية العامة



والتكنولوجية، ويمنح الطلبة قاعدة أوسع لبناء مستقبلهم الأكاديمي والمهني، تحقيقاً لرؤية المركز الاستراتيجية الرامية إلى إعداد كفاءات بحرينية تساهم في تطوير الصناعة البحرينية وريادتها نحو العالمية.

وأعرب النعيمي عن شكره وتقديره لسوزارة التربية والتعليم على تعاونها ودعمها، متمنياً دور فريق العمل المشترك في المراجعة والمواءمة لضمان استيفاء متطلبات المعادلة والمحافظة على جودة المخرجات التعليمية. وأكد أن هذا الإنجاز يمثل خطوة استراتيجية في تطوير منظومة تعليمية متكاملة، تصل بين التعليم المدرسي والتخصصات الجامعية والمهن المستقبلية، مشيراً إلى مواصلة المركز لتطوير برامجه وفق الأطر المعتمدة، بما يواكب الأولويات الوطنية و يتيح للطلبة توظيف قدراتهم العلمية والتقنية في مجالات التنمية تحقيقاً لمستهدفات التعليم والتطوير وتمكين الشباب ضمن رؤية البحرين 2030.

المرضى من فهم خياراته واتخاذ قرارات مدروسة تتناسب مع احتياجاته. ومن هنا تنبع أهمية التعاون بين المؤسسات الطبية والمنصات الصحية الرقمية، إذ يمكن لهذا التكامل أن يساهم في تبسيط رحلة المريض، وتقليل التحديات التي قد تواجهه في الوصول إلى الرعاية المتخصصة، وتعزيز الفقة والوضوح في مختلف مراحل رحلته العلاجية. ونأمل أن تساهم هذه الشراكة في تقديم نموذج تعاون يضع احتياجات المريض في مقدمة الأولويات.

وتعكس هذه الاتفاقية أهمية التعاون بين مؤسسات الرعاية الصحية ومشروعات الابتكار الصحي في تطوير الخدمات المقدمة للمرضى، والاستفادة من الحلول التقنية لتسهيل الوصول إلى الرعاية الطبية. كما تؤكد تطلع مستشفى ابن النقيس ومنصة سليم إلى بناء تعاون مثمر يدعم تطور القطاع الصحي في مملكة البحرين، وبوابك تطلعات المرضى نحو خدمات صحية أكثر تكاملاً وسهولة في الوصول.

في منصة سليم في تسهيل وصول المرضى إلى الرعاية الصحية المناسبة، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات أكثر وعياً بشأن خياراتهم العلاجية. ونرى أن التعاون مع مؤسسة صحية عريقة مثل مستشفى ابن النقيس يفتح المجال أمام فرص مهمة لتطوير تجربة المرضى، وتعزيز الربط بين الخدمات الصحية والتقنيات الرقمية، وتسهيل رحلة المريض في البحث عن الرعاية المناسبة، وتنتقل إلى تحويل هذه الشراكة إلى خطوات عملية تحقق قيمة ملموسة للمرضى وتساهم في تطوير القطاع الصحي.

بدورها، أكدت الدكتورة رزان الجبل، الشريكة المؤسسية لمنصة سليم، أن الارتقاء بتجربة المريض يتطلب النظر إلى رحلته العلاجية بصورة متكاملة، بدءاً من فهم احتياجاته الصحية، مروراً بالتعرف على الخيارات المتاحة، وصولاً إلى الوصول إلى الرعاية المتخصصة، موضحة أن جوهر الرعاية الصحية الناجحة لا يقتصر على توفير العلاج فحسب، بل يشمل أيضاً تمكين

تطوير منظومة الرعاية الصحية وتعزيز تجربة المرضى، قائلاً: نؤمن في مستشفى ابن النقيس بأن تطوير الخدمات الصحية يتطلب مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع الطبي، والانفتاح على الشراكات التي تقدم قيمة حقيقية للمرضى. وتمثل اتفاقيتنا مع منصة سليم خطوة مهمة نحو استكشاف فرص جديدة للتكامل بين الخدمات الطبية والحلول الرقمية، بما يدعم سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية ويعزز تجربة المرضى في مختلف مراحل رحلتهم العلاجية. ونطمح إلى أن يشكل هذا التعاون أساساً لمبادرات نوعية تساهم في الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتلبية احتياجات المرضى.

من جانبه، قال خالد ساتر، الرئيس التنفيذي والمؤسس الشريك لمنصة سليم: إن التعاون مع مستشفى ابن النقيس يمثل فرصة لتعزيز التكامل بين مقدمي الرعاية الصحية والحلول الرقمية التي تركز على احتياجات المرضى، مضيفاً: تتمثل رؤيتنا

أعلن مستشفى ابن النقيس ومنصة «سليم» توقيع اتفاقية تعاون مشترك في القطاع الصحي، في خطوة تعكس توجه الطرفين نحو تعزيز الشراكات بين المؤسسات الصحية والمنصات الرقمية، والاستفادة من الإمكانيات الطبية والتقنية لتطوير تجربة المرضى وتسهيل وصولهم إلى خدمات الرعاية الصحية.

وتهدف الاتفاقية إلى فتح آفاق جديدة للتعاون بين الطرفين، من خلال الاستفادة من الخبرات الطبية والإمكانيات التي يوفرها المستشفى، إلى جانب الحلول الرقمية التي تقدمها منصة سليم في مجال الاستشارات الطبية، بما يساهم في مساعدة المرضى على الوصول إلى الخيارات الطبية المناسبة لاحتياجاتهم، وفق الأطر المهنية والتنظيمية المعتمدة.

وبهذه المناسبة، أكد رحمة جابري، الرئيس التنفيذي لمستشفى ابن النقيس، أن الاتفاقية تأتي في إطار حرص المستشفى على بناء شراكات استراتيجية تساهم في

«مالية الشورى» توافق على اقتراح

بقانون لتعزيز شراء المنتجات الوطنية

والمتوسطة، وزيادة القيمة المضافة المتولدة داخل الاقتصاد الوطني.

وأكدت اللجنة أن الاقتراح ينسجم مع متطلبات المرحلة الاقتصادية الراهنة، ويعكس توجهاً نحو تبني سياسات أكثر كفاءة لدعم الصناعات الوطنية، من خلال أدوات تنظيمية حديثة تربط الإنفاق العام بالتنمية الصناعية، وتعزيز دور الدولة في توجيه الاقتصاد نحو الاستدامة والتنافسية.

كما يساهم الاقتراح في دعم مكانة الصناعات الوطنية في الاقتصاد، وترسيخ الاستقلال المحلي من خلال اعتماد قائمة للمنتجات الوطنية، بما يعزز دور المحتوى المحلي رافداً أساسياً للتنمية الاقتصادية. ويمتد أثره إلى دعم التوظيف وتنمية الكفاءات البشرية، وتشجيع الاستثمار وزيادة جاذبية البيئة الاقتصادية، فضلاً عن إتاحة قدر من المرونة في تطبيق أدوات الدعم الصناعي بما يتناسب مع المتغيرات، مع مراعاة الجاربات الدولية المقارنة والتكامل مع التوجهات الاستراتيجية لقطاع الصناعة للفترة 2022-2026.

وبموجب الاقتراح، يتولى مجلس الوزراء، وبموجب الصلاحيات الممنوحة له بموجب الرسوم محل التعديل، إصدار قائمة بالمنتجات الوطنية التي تلتزم الجهات الخاضعة لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية بشرائها عند توريد السلع أو تنفيذ الإنشاءات أو تقديم الخدمات، وذلك

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى على اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام مرسوم حماية ودعم الصناعات الوطنية، المقدم من الأعضاء طلال محمد المناعي، وجمال محمد الفخر، وخالد حسين المسقطي، ورضا عبدالله فرج، وعلي عبدالله العراوي.

وأوضح تقرير اللجنة المعروض على مجلس الشورى الأحد أن الاقتراح يأتي في إطار تبني أدوات تنظيمية مبتكرة لتوجيه السوق نحو دعم المنتج الوطني، من خلال إنشاء قائمة محددة ومحدثة للمنتجات الوطنية، تُعتمد مرجعاً في السياسات الحكومية ذات الصلة، ولا سيما في مجالات التوريد والمشتريات. ومن شأن هذه القائمة أن تساهم في توضيح مفهوم المنتج الوطني وحصر المنتجات التي تدرج ضمنه وتمييزها، بما يعزز حضورها في السوق ويمنحها أفضلية تنافسية في مواجهة المنتجات المستوردة.

وأشار التقرير إلى أن الاقتراح يستهدف أيضاً ترسيخ مفهوم المحتوى المحلي بوصفه أداة استراتيجية لتعزيز الأثر الاقتصادي للإنتاج العام، من خلال توجيه السياسات الحكومية نحو زيادة الاعتماد على المدخلات والسلع والخدمات الوطنية في مختلف المشروعات والبرامج. ولا يقتصر هذا التوجه على دعم المنتج النهائي، بل يمتد إلى سلاسل القيمة بأكملها، بما يساهم في تنمية الصناعات الغذائية، وتحفيز المؤسسات الصغيرة